

## دعوى

القرار رقم (VJ-2020-477)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة الصادر في الدعوى رقم (7468-2019-V)

في مدينة جدة

## المفاتيح:

غرامة التأخير في تقديم الإقرار للفترات الضريبية - غرامة التأخير في السداد للفترات الضريبية - اعتبار الدعوى منقضية بموجب تنازل المدعية على الاعتراض

## الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن فرض غرامة التأخير في تقديم الإقرار للفترات الضريبية الربع الأول 2018م والربع الثالث 2018م، والربع الرابع 2018م، وفرض غرامة التأخير في السداد للفترات الضريبية الربع الأول 2018م الربع الثالث 2018م، والربع الرابع 2018م - دلت النصوص على أنه للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر الدعوى، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك. ثبت للدائرة أن ممثل المدعى عليها عرض على وكيل المدعية الاستفادة من القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 09/02/1442هـ الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغب بذلك شريطة سداده لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها إن وجدت وتنازله عن الدعوى الماثلة، وحيث أن وكيل المدعية أجاب بموافقته على التنازل عن الاعتراض على قرار المدعى عليها محل الدعوى. مؤدى ذلك: اعتبار الدعوى منقضية بموجب تنازل المدعية على الاعتراض على قرارات المدعى عليها محل الدعوى - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

## المستند:

- القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 09/02/1442هـ.

## الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد: في يوم الخميس بتاريخ 22/10/2020م اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 15/1/1425هـ.

والمشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (65474) وتاريخ 23/12/1439هـ، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم 7-7468-2019 ( بتاريخ 10/12/2019م).

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن /... ذات السجل التجاري رقم (...), تقدمت بواسطة .... ( سعودي الجنسية ) هوية وطنية رقم (...) بصفته مدير الشركة المدعية بموجب عقد التأسيس، بلائحة دعوى تضمنت اعترافها على غرامة التأخر في تقديم الإقرار للفترات الضريبية الربع الأول 2018م والربع الثالث 2018م، والربع الرابع 2018م، واعترافها على غرامة التأخر في السداد للفترات الضريبية الربع الأول 2018م الربع الثالث 2018م، والربع الرابع 2018م، ويدفع بأنه غير مشمول في تلك الفترة، وبطلب إلغاء الغرامات

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت بمذكرة رد جاء فيها: "أولاً: الدفع الشكلي: ما يخص الاعراض على غرامة التأخر في تقديم الإقرار للفترات الضريبية الربع الأول 2018م والربع الثالث 2018م، والربع الرابع 2018م: قامت المدعية بتقديم طلب مراجعة لدى الهيئة للفترة الضريبية الربع الأول 2018م، ونتيجة لعدم استيفاء متطلبات رفع الاعراض، فقد تم إلغاء الطلب آلياً، كما لم يتم تقديم طلب مراجعة لدى الهيئة على الغرامات المرتبطة بالفترتين الضريبيتين الربع الثالث 2018م والربع الرابع 2018م، وعلى إثر ذلك لم يصدر قرار من الهيئة حيال تلك الغرامات، وكما هو معلوم بأنه وفقاً للقواعد العامة للتظلم من القرارات الإدارية، فإنه يجب على المدعية ابتداءً التقدم باعترافها لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل، قبل تقديم دعواها للأمانة العامة للجان الضريبية، وهذا الإجراء يتفق مع المبدأ المستقر في القانون الإداري والذي يلزم ذوي الشأن بالالتزام بـ"النظام الإداري" ، فضلاً عن ذلك فالمادة (50) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه: (...، تتولى الهيئة مسؤولية إدارة وفحص وتقدير وتحصيل الضريبة، ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما تراه من إجراءات) كما أن المادة (26) من نظام ضريبة القيمة المضافة أكدت على أحقيبة الهيئة في إجراء إعادة التقييم الضريبي للخاضع للضريبة وإجراءات الاعراض عليه، وكما أنه في ظل غياب النص فيتم الرجوع للمبادئ العامة للمرافعات ذات العلاقة، حيث أن التظلم في مفهوم قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم: هو إلزام صاحب الشأن قبل رفع الدعوى بتقديم طلب، أو التماس، إلى الجهة الإدارية بهدف إعادة النظر في قرارها الذي ينزع في مشروعيتها. بالإضافة إلى أن بوابة الأمانة العامة للجان الضريبية قد أشارت إلى ضرورة تقديم اعتراض ابتداءً لدى الهيئة فيما يخص التظلمات المتعلقة بغرامات مرتبطة بربط، وهذا وبالتالي يجعل رفع الدعوى أمام الأمانة قبل استيفاء هذا الإجراء معيناً شكلاً.

ما يخص الاعراض على غرامة التأخر في السداد للفترتين الضريبيتين الربع الثالث 2018م، والربع الرابع 2018م: لم تقم المدعية بتقديم طلب مراجعة لدى الهيئة على الغرامات المرتبطة بالفترتين الضريبيتين الربع الثالث 2018م والربع الرابع 2018م، وعلى إثر ذلك لم يصدر قرار من الهيئة حيال تلك الغرامات، وكما هو معلوم بأنه وفقاً للقواعد العامة للتظلم من القرارات الإدارية، فإنه يجب على المدعية ابتداءً التقدم باعترافها لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل، قبل تقديم دعواها للأمانة العامة للجان الضريبية، وهذا الإجراء يتفق مع المبدأ المستقر في القانون الإداري والذي يلزم ذوي الشأن بالالتزام بـ"النظام الإداري" . فضلاً عن ذلك فالمادة (50) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه (...، تتولى الهيئة مسؤولية إدارة وفحص وتقدير وتحصيل الضريبة، ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما تراه من إجراءات)، كما أن المادة (26) من نظام ضريبة القيمة المضافة أكدت على أحقيبة الهيئة في إجراء إعادة التقييم الضريبي للخاضع للضريبة وإجراءات الاعراض عليه، وكما أنه في ظل غياب النص فيتم الرجوع للمبادئ العامة للمرافعات ذات العلاقة، حيث أن التظلم في مفهوم قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم: هو إلزام صاحب الشأن قبل رفع الدعوى بتقديم طلب، أو التماس، إلى الجهة الإدارية بهدف إعادة النظر في قرارها الذي ينزع في مشروعيتها، بالإضافة إلى أن

بوابة الأمانة العامة للجان الضريبية قد أشارت إلى ضرورة تقديم اعتراض ابتداءً لدى الهيئة فيما يخص التظلمات المتعلقة بغرامات مرتبطة بربط. وهذا وبالتالي يجعل رفع الدعوى أمام الأمانة قبل استيفاء هذه الإجراء معيلاً شكلاً. ثانياً: الدفوع الموضوعية: • ما يخص الاعتراض على غرامة التأخر في السداد للفترة الضريبية الربع الأول 2018م: نصت الفقرة (1) من المادة (59) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه (يجب على الشخص الخاضع للضريبة أن يسدد الضريبة المستحقة عن الفترة الضريبية كحد أقصى في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية تلك الفترة الضريبية)، كما نصت المادة (43) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه (يعاقب كل من لم يسدد الضريبة المستحقة خلال المدة التي تحددها اللائحة بغرامة تعادل (5%) من قيمة الضريبة غير المسددة عن كل شهر أو جزء منه لم تسدد عنه الضريبة)، وبعد التنسيق مع الإدارة المختصة، نفيدكم بأنه قد سبق تخفيض الغرامة المفروضة على المدعية ليصبح مبلغ الغرامة بعد التخفيض 3,531.3 ريال. ثالثاً: الطلبات: بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم برد الدعوى.

وفي يوم الخميس بتاريخ 17/09/2020م افتتحت الجلسة الأولى، للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (26040) وتاريخ: 1441/04/21هـ، في تمام الساعة الخامسة مساءً للنظر في الدعوى المرفوعة من شركة ... ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر ... ( سعودي الجنسية ) بموجب هوية وطنية رقم (....) بصفته ممثلاً عن الشركة المدعية، وحضر ... ( سعودي الجنسية ) بموجب هوية وطنية رقم (....) بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب خطاب التفویض رقم (...) وتاريخ 1441/05/19هـ وال الصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، وبسؤال ممثل المدعية عن دعواه أجاب وفقاً لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة للجان الضريبية والتمسك بما ورد فيها وأضاف بأن المدعية لم تكون ملزمة في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة وأنه قام بالتسجيل بسبب مشورة خاطئة في التسجيل عن طريق الهاتف المجاني، هكذا أجاب، وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب بالتمسك بما جاء في مذكرة الرد؛ وبناءً عليه قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى لدراسة الدفوع الشكلية، إلى جلسة 08/10/2020م في تمام الساعة السادسة مساءً.

وفي يوم الخميس بتاريخ 22/10/2020م افتتحت الجلسة الثانية، للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (26040) وتاريخ: 1441/04/21هـ، في تمام الساعة الخامسة مساءً للنظر في الدعوى المرفوعة من شركة ... التضامنية ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر السابق حضورهما حيث عرض ممثل الهيئة العامة للزكاة والدخل على ممثل المدعية الاستفادة من القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 09/02/1442هـ الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغب بذلك شريطة سداده لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها إن وجدت وتنازله عن الدعوى الماثلة ومن ثم التقدم بطلب الإعفاء من الغرامة المالية محل الدعوى، وبعرض ذلك على وكيل المدعية أجاب بقبول موكلته للمبادرة شريطة إلغاء جميع الغرامات محل الدعوى، وبسؤال وكيل المدعى عليها أجاب بأنه سيتم إلغاء قيد جميع الغرامات الصادرة بحق المدعية محل الدعوى. وعليه قررت الدائرة قفل باب المراقبة رفع الجلسة للمداولة، تمهداً لإصدار القرار.

## الأسباب

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 15/1/1425هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (1535) وتاريخ 11/6/1425هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 21/4/1441هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المستندات المرفقة، وحيث إن الدعوى تتعلق بتوفر ركن الخصومة ومتى تخلف هذا الركن لأي سبب كان في أيٌ من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة، وحيث أن ممثل المدعي عليها عرض على المدعي الاستفادة من القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 09/02/1442هـ الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغب بذلك شريطة سداده لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها إن وجدت وتنازله عن الدعوى الماثلة، وحيث أن المدعي أجاب بموافقته على التنازل عن الاعتراض على قرار المدعي عليها محل الدعوى، واستناداً على ما نصت عليه المادة (السبعون) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 22/01/1435هـ "للخاص أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر الدعوى، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك"، وعليه فإن الدائرة تستجيب لذلك، وبه تقرر.

## القرار

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- اعتبار الدعوى المقامة من (...) سجل تجاري رقم (...) منقضية بموجب تنازل ممثل المدعية على الاعتراض على قرار المدعي عليها محل الدعوى بموجب مبادرة القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 09/02/1442هـ.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وفقاً لأحكام المادة (56) من نظام المرافعات الشرعية. وقد دددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثة أيام أخرى حسبما تراه. ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،